

دراسة اثر المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية
المستدامة والرفاهية البشرية في الجزائر
التنمية المستدامة ورأس المال اللامادي

بن سكران بودالي
جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة - الجزائر
البريد الالكتروني: bbensekrane@yahoo.com
رقم الهاتف : 00213795978455
&

بومدين محمد امين
جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة - الجزائر
البريد الالكتروني: moh.boumediene@gmail.com
رقم الهاتف : 00213772688349

الملخص:

إن تغير الظروف الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة يتحكم بشكل كبير في مسار تطوير النظرية الاقتصادية، وكذا التوجه الإيديولوجي من فكر رأسمالي حر إلى اجتماعيتعاوني. بحسب ما تمليه المتغيرات الحاصلة داخل المجتمع ومنظمات الأعمال والسوق الاقتصادية والمالية، خاصة مع بداية الألفية الجديدة. إن شبكة العلاقات المكثفة بين أعضاء المجموعات والمنظمات المتنوعة وما تحصله من موارد مادية ومالية التي تكوّن الرأسمال الاقتصادي والمالي، أو ما تحمله من موارد معنوية كالتعاون والعمل الجماعي، والثقة، والترابط، والمعلومة، والقواعد والمبادئ المشتركة التي جميعها توفر الرأسمال الاجتماعي والفكري البشري، هذه المظاهر الاجتماعية تمنح الشبكات خصوصية تجعلها قنوات نقل تلك الموارد الاقتصادية والمالية والاجتماعية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وجعلها مراكز اندماج أنواع رؤوس الأموال لبناء ما يعرف بـ "الاقتصاد الاجتماعي". الذي يستوجب الاستثمار فيه وتبنيه من طرف الهيئات السياسية، القانونية والمؤسسية لمجموعة الدول النامية، وما يتطلبه من حوكمة راشدة في اتجاه تنشيط الاستثمار والتحكم في الأزمات ومحاربة الفقر والتهميش والبطالة ومواجهة الفساد والبيروقراطية الخائفة وغيرها. والدراسة هذه تستهدف قياس أثر المؤشرات الاجتماعية على تحقيق تنمية الشاملة والرفاهية البشرية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، الاقتصاد الاجتماعي، الرأسمال البشري، الرفاهية البشرية.

Abstract :

The change in economic conditions and the achievement of the Millennium Development Goals Control significantly to the path of development of the economic theory and ideological orientation; from the Thought of a capitalist free to social cooperative according to the dictates of changes taking place within the community and business organizations and economic and financial market, especially with the beginning of the new millennium . The network of relationships intense between members of groups and organizations, diverse and earned of material and financial resources that are capital economic, financial, or what was done from the resources of spirits such as cooperation and teamwork, trust, interdependence and information,

rules and principles shared by all of them provide social capital and intellectual human, these manifestations of social grants networking privacy makes channels transfer those economic and financial resources and social relations between the various agents economists, and make them centers of merger types of capital for the construction of what is known as "**social economy**", which requires investment in it and embraced by the political organizations, legal and institutional governmental of country emerging group, And what is required of the good governance towards stimulate investment and control of crisis and the fight against poverty and marginalization , unemployment and confront corruption and stifling bureaucracy and others. This study aimed to measure the impact of social indicators to achieve the overall development and human well-being in Algeria.

Keywords: Sustainable development, the social economy, human capital, human well-being.

مقدمة:

ان دمج الموارد والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والجمع بينها في البحوث موجودة داخل النظرية الاقتصادية مثلما تضع التعليم مبدأ أساسي في صناعة الثروة عند A.Smith كما قرره في تأليف كتابه: "la richesse des nations RN" البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776، واقترح أن الحكومة لابد أن تشجع المهارات في العلوم والفلسفة للأشخاص الذين لديهم مؤهلات متوسطة وكل الأعمار، وأيضا التعليم يرفع ويعزز تحويل الشخص والمجتمع (A.BRUNO)، وما اطلق عليه "اليد الخفية"، الفكرة وتطورها تدريجيا داخل الأعمال والبحوث المتقدمة نجد تسطير للمعالم النظرية الأولية ومنها المفهوم لدى Weber في دراساته حول الاختلالات الاجتماعية عند تأليفه حول الاقتصاد والمجتمع المنشور 1914، وحسب Weber فان الشخص يسعى ليحضر ثلاثة أصناف من الموارد الممكنة لأجل تحسين شروط الحياة: الموارد الاقتصادية - الموارد السياسية والموارد الرمزية (العلاقات الاجتماعية)، بينما مصطلح "capital social" ظهر أول مرة في تأليف كتاب "community center" - 1916 لـ LydaJudsonHanifan - نقاش حول المراكز التعليمية والمجتمعات النائية بالولايات المتحدة الأمريكية، وفيه حاول الكاتب صياغة تعريف لهذا المفهوم بحيث أنه اشتراك للعلاقات الصديقة، الودية الطبيعية، المتعاونة المتبادلة والتضامنية التي تميز أطراف المجتمع، وحسب Hanifan هذه العلاقات تحتوي في ذاتها على ثروة أي رأسمال نافعة لأجل رفع رفاهية أطراف المجتمع. وبعده استعمله في "the life and Death of Great American cities" 1961 لـ Jacobs في تحليله للمقاطعات الحضرية، ثم أعطي لهذا المفهوم الصبغة التجريبية مقارنة بالرأسمال البشري في المقال المنشور 1977 لـ Loury تحت عنوان: "A RealDynamic Theory Of Racial IncomeDifferences"، وحسب الكاتب المؤشر الاجتماعي يرجع لمجموعة علاقات الثقة والسلطة، والمبادئ الاجتماعية التي يلتزمها الشخص داخل الميدان الاجتماعي، وتجدد التفاوت بين الأجيال يشرحها عمل العائلات، والمؤشر الاجتماعي يحتل أعمال أساسية عليها مدار الدراسة والبحث:

○ مورد للرقابة الاجتماعية.

○ مورد للدعامة العائلية والمجموعات الاجتماعية والمجتمع المدني.

○ مورد للأرباح من خلال الشبكات الغنية وما تتميز به.

وحتى إلى غاية نهاية سنوات 1970 نظرية مؤشرات الرأسمال الاجتماعية بقيت في حالة جنينية أولية، خاصة أن المفهوم يستعمل بقلّة داخل التحاليل النظرية وكذلك الأمر في البحث

التجريبي، ثم بعد ذلك نجده أنه أثار اهتمام السوسيولوجيين والاقتصاديين المتخصصين مع بداية سنوات 1980 مع أعمال P.Bourdieu وبعدها بفترة تأتي أعمال أخرى للأمريكيين (1988-1990) J.Coleman و R.Putnam (1995-2000)، حيث تناولت الموضوع بشكل تفصيلي إما من ناحية المفهوم النظري والتكوين وإما من ناحية الدور العملي وبحث المستوى والنتائج التابعة لذلك، ثم تتابع إصدار الدراسات بعدها والتي تعددت أيضا وتنوعت حسب مختلف التخصصات (علم الاجتماع، الاقتصاد، التسيير والمانجمنت (management)، التعليم، الصحة العمومية، التنمية والتخطيط والبيئة وغيرها) خلال فترة التسعينات وبداية اللفية الجديدة.

الجانب النظري:

1. المؤشرات الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والبشرية:

النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والنتاج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة خاصة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن المؤشر النوعي الاجتماعي بالإضافة إلى النمو الكمي، أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها، وبالنظر للجانب الاجتماعي والتنمية الاقتصادية فإنه ذلك التعريف يتوسع لإضافة أبعاد جديدة، حيث "مفهوم التنمية المستدامة حاليا لها تحصيل معنى أكثر وضوح واتساع، والذي يفرض أن أهداف التطوير للفعالية الاقتصادية والثروة المادية يجب أن تأخذ حساب الانشغالات "préoccupations" الاجتماعية والبيئية (المحيطة) والعمل الحكومي" OCDE.2001 p.15:

- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.
- أن تتضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر [تجدد موارد المجتمع دون استنزافها].
- أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
- أن تلبى حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع وأن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

وعليه تعريف التنمية الاقتصادية هو مجموعة السياسات التي يتخذها الجهاز حكومي ومشاركة المجتمع المدني فيها كطرف أساسي فيها، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية (الاستثمار في بناء الشبكات KWON.ADLER et S.S.P) وفق معايير منها:

- التعاون والعمل الجماعي
- توسيع الثقة والتبادل
- المعلومة والاتصالات
- الترابط الاجتماعي والاندماج.
- القواعد المشتركة وتسهيل العمليات والبحث - تكاليف الجهد والزمن
- دور المجموعات والشبكات: Bonding; Bridging; Linking
- توفير السلع العامة والخدمات القاعدية (التعليم / الصحة / الأمن..)
- دور الرأسمال الاجتماعي في صناعة الرأسمال البشري.
- الإنصاف والعدالة الاجتماعية والاقتصادية

وضع البنك

الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE 2001,p.52 الوحدات الاجتماعية الأساسية المسؤولة عن نشأة الرأسمال الاجتماعي وتعبئته:

- العائلات la famille
- المدرسة l'école
- المؤسسات والتنظيمات les entreprises
- المجتمع المدني la société civile
- القطاع العام secteur public
- المجموعات الاجتماعية les communautés والطوائف والانتماءات العرقية l'appartenance ethnique
- التكامل الوظائف الرجل والمرأة. la complémentarité homme / femme

وتبعاً لذلك فإن مفهوم المؤشر الاجتماعي M.WOOLCOCK AND.D.NARAYAN,1999 (الرأسمال الاجتماعي) يتم تفصيله من منظور لأربعة زوايا: أولاً /الانثروبولوجيا

anthropologique وهي ما يخص الطبيعة البيولوجية للتجمع الإنساني وسلوكه وانتمائه الطبيعي. ثانياً/ النظرة الاجتماعية في دراسة القواعد والموارد الاجتماعية ومصادر مؤشرات الرأسمال الاجتماعية وبيان مميزات التنظيم الإنساني بخاصة الروابط والثقة وقواعد التبادل والشبكات لأجل خدمة العمل المتعاون والتنسيق والمشاركة المدنية. ثالثاً/ النظرة الاقتصادية وفرضية أن الأشخاص يعظمون منفعتهم الشخصية بقرارهم المشاركة والتكامل مع الآخرين. رابعاً/ المسؤولية والسلطة ودور المؤسسات والقواعد السياسية والاجتماعية في تحديد التصرفات والسلوكيات.

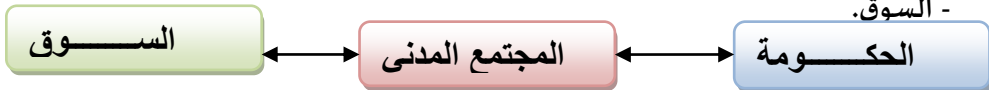
2, توظيف المؤشرات الاجتماعية لتحقيق التنمية البشرية والرفاهية الاقتصادية:

ان ارتباط المؤشر الاجتماعي مع الرفاهية المحققة وبخاصة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يستدعي الإحاطة بالمفهوم جيداً ودراسة آلياته وأدواته العملية، إن العلاقة بين الرأسمال الاجتماعي والنمو الاقتصادي هي علاقة غير مبسطة ولعل أبرز الأمثلة دراسة R.Putnam على الفترة (1970 - 1993)، وربطه بين الرأسمال الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي كهدف متحقق من التعادل الاجتماعي بوجود مكثف للرأسمال الاجتماعي كأداة مهمة لخدمة وتسهيل التنمية، بين اختلاف الفعالية الاقتصادية المقترنة بالمجال الزمني على المدى الطويل في فترة كان معدل $PIB_{réel}/habitant$ كان متقارب داخل المناطق مع بداية فترة الثمانينات ليظهر الفارق الجديد في القياس، مع مراعاة أهمية الاتصال فيما بين الوحدات الثلاثة الأساسية:

- الهيئات المؤسساتية، السياسية والقانونية.

- البنية الاجتماعية "l'infrastructure sociale".

- السوق.



إن مستويات المؤشر الاجتماعي تتفرع لأربعة أفكار رئيسية:

- الرأسمال الاجتماعي (العام/ المؤسساتي/ التنظيمي) داخل المؤسسات والتنظيمات وعلاقته بالإنتاجية ودور الشبكات الداخلية الموحدة bonding والخارجية الرابطة bridging وقواعد التبادل المشترك والتعاون والثقة القوية.
- الرأسمال الاجتماعي (العام/ الجهوي) والاستعدادات الجهوية لإطلاق المشاريع التنموية: R.Putnam قارن بين أثر المشروعين siliconvalley و Route128، حيث في

كاليفورنيا California أن مجموعة رؤساء المؤسسات، بمساعدة الباحثين في الجامعات المحلية من اجل تنمية مركز دولي للتكنولوجيا لمشروع (siliconvalley)، تسجيل أثر عملي على العكس في مشروع "La Route 128" خارج Boston، حيث غياب مجموعات وشبكات الرأسمال الاجتماعي بين المؤسسات انعكس على الأداء والآلية المطبقة ونقص الاداء، ووجود شكل تقليدي يتميز بثقافة السروالانعزالية المنغلقة ومبدأ الحيادية «la chasse de garde».

- الرأسمال الاجتماعي (linking) والمستوى الماكرواقتصادي: هذا الجزء يعتمد على دراسة معايير الرأسمال الاجتماعي الكلية مثل الثقة العامة والمشاركة المدنية وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (PIB, IDH, ...).
- الرأسمال الاجتماعي (الخاص/العام) وعلاقته بالبحث: توظيف الشبكات الشخصية المكتسبة من الانتماء إلى مجموعة، وهنا نعوذ الى نظرية الروابط الضعيفة (Granovetter 1973) ونظرية الفراغات البينية "trousstructurales" (Burt 1992)، حيث كلاهما يسعى لإثبات أهمية هذا النوع من الروابط [الخارجية bridging]

1.2 المؤشرات الاجتماعية والاستعدادات innovations الأولى والاستثمار والميزة التنافسية:

إن المؤسسات بدورها تستطيع وضع حصة من قواعد التعاون والثقة ظاهرة في الشبكات داخل وبين المؤسسات والعلاقات القائمة على الثقة بين الأعوان الاقتصاديين هي جزء من المزايا المقارنة بين المؤسسات الصناعية، الموردين والزبائن، وقد وضع M.WOOLCOCK and D.NARAYAN 1999.P14 توجهات نظرية في توظيف المؤشرات الاجتماعية لأجل التنمية الاقتصادية:

- النظرة الاجتماعية التنظيمية: تخص المجتمع المدني والمجموعات الاجتماعية على المستوى المحلي، وأهميتها على المستوى الجزئي (Portes and Landolt)، بحيث ان نجاحها مرتبطة بالعدد والكثافة.
- نظرية الشبكات: هنا لدينا المستوى السفلي الجزئي MICRO والعلوي MACRO، أي دراسة أثر شبكة العلاقات والروابط بكل أنواعها أي العلاقات الأفقية الداخلية والعمودية الخارجية (Gittel and Vidal, 1998) بين الأشخاص وكذلك بين المجموعات والتنظيمات، A.Portes, (1992, 1997, 1998), R.Burt and (Ports and Sensenbrenner 1993; Portes 1995, 1997, 1998), and (M.Fafchamps and Minten 1999).

- النظرة الخاصة بالمؤسسات (الهيئات المؤسساتية والسياسية والقانونية):
- مؤشر الرأس مال الاجتماعي بالنسبة لهذه المؤسسات بمنظور عملي تطبيقي هو متغير تابع، وبالنسبة للنظرة الأولى والثانية المؤشر الاجتماعي هو متغير مستقل تحكم عليه جيد أم لا، و (Knack and Keefer (1995, 1997
- نظرة المشاركة الاجتماعية والعمل التكاملي: هذه النظرة تبحث فيما بين عمل المؤسسات الحكومية وبين عمل الشبكات داخل المجتمع المدني [البنية الاجتماعية] (OCDE. 2001. P.70، ولدى بعض الاقتصاديين الفكرة الأولية أن "الفكرة تتمحور حول) "الاجتماع له أهميته".

2.2 دراسة قياسية سابقة لـ M.FAFCHAMPS لبيان فاعلية الرأس مال الاجتماعي:

نجد دراسة B.Minten and M.Fafchamps 1999، ربط المؤشر الاجتماعي بالعمل الفلاحي والتجارة داخل التجمعات الزراعية في Madagascar، حسب مختلف الأنواع سواء الجملة أو التجزئة والتعاونيات والحضرية والمناطق النائية، والعمل التطبيقي يبين أثر المؤشر الاجتماعي كرأس مال عامل مؤثر على تطور المبيعات وعلى القيمة المضافة، نجد الاستبانة والاستجواب تدل على أن 71% منهم يقررون أن السمعة والشهرة والروابط هي "مهمة جدا" لمواجهة العراقيل M.FAFCHAMPS.14-7p :

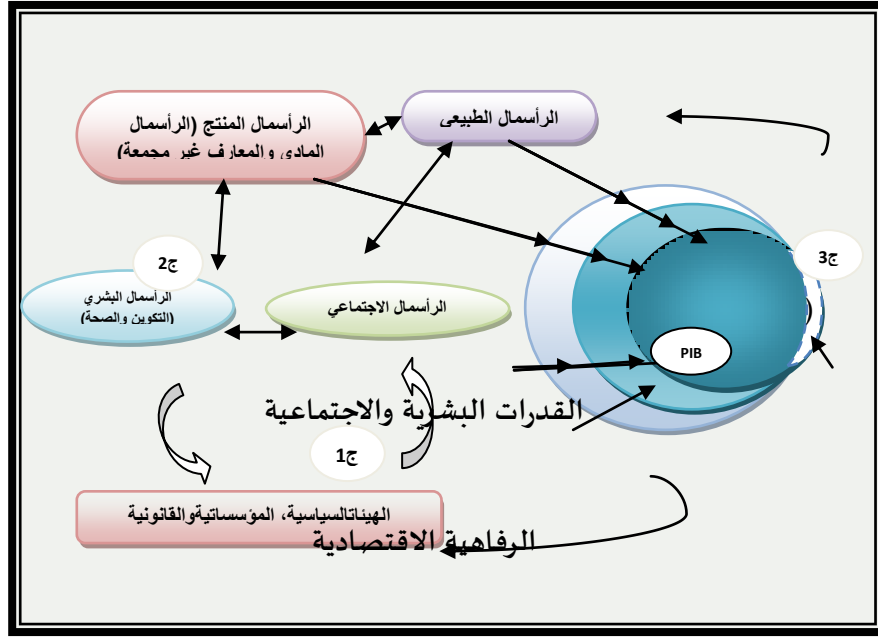
- تأسيسات الأسواق الفقيرة (الانخفاض الرسمي للائتمان 4% ، تنفيذ العقد والتأمين من المخاطر).
- تكاليف البحث العالية (العرض، الطلب والخدمات التسويقية).
- نقص المعلومة الضرورية وعدم تناسقها (صعوبة الاتصالات لقلة الاستفادة من الوسائل مثل التلفون والفاكس للمعلومة حول وضعية السوق، المصادقية والثقة والسعر والنوعية للمنتجات).

3.2 المؤشرات الاجتماعية وعلاقتها مع باقي اشكال الرأس مال [البشري (الفكري) والاقتصادي والمالي]:

ان المؤشرات الاجتماعية التي مرجعها المجتمع المدني ومختلف التنظيمات الاجتماعية المكونة له، وكذلك خصائص البناء الاجتماعي ومميزاته المتعددة وغير المتجانسة طبعا، مثل الروابط، المعلومة والثقة والتبادل والموارد الاخرى كلها تجعل من الرأس مال الاجتماعي لا متجانس، ويوظف لاجراض مختلفة ومتعددة من اقتصاد وتعلم وثقافة وسياسة واجتماع ويحقق اهداف

مختلفة ومتعددة كذلك، اذن المؤشرات الاجتماعية قناة تجمع مختلف انواع رؤوس الاموال المالية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية الفكرية.

الشكل رقم 1 يوضح المؤشر الاجتماعي و"أهم العوامل التي تعزز الرفاهية البشرية وما يتعلق بها"



(*) عوامل اجتماعية "متحفظ عليها" = "éléments sociaux regrettables"

المصدر:

OCDE, "Du Bien Etre Des Nations: Le Rôle Du Capital Humain Et Social", 2 Rue André –Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France, 2001, p.13

4.2 توظيف مؤشرا الرأس المال الاجتماعية لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" وأهميته:

يعرف البنك الدولي: "الحكومة هي الطريقة التي بها تمارس السلطة في تسيير العمومي للموارد الاقتصادية والاجتماعية نحو احداث التنمية" BANK.WORLD.2007.P5، وبصورة أكثر بيان وتدقيق نقول هي " مجموع المناهج والتأسيسات التي بواسطتها السلطة تصبح ممارسة داخل الدولة، وهذا يتضمن:

- الاليات التي بها يتم تعيين الشخصية الحكومية والاشخاص، ومتابعتهم وتثبيتهم.
- القدرة والاستطاعة الحكومية في وضع صيغ فعالة وإنجاز البرامج ذات الانطباع.
- الالتزام واحترام المواطنين والولاية للهيئات المؤسساتية (السياسية والقانونية) التي تحكم التعاملات الاقتصادية والاجتماعية بينهم" K.DANIEL, A.KRAAY and PABLO.ZOIDO-LOBATÓN.1999

ومنظمة التعاون والمساعدة لأجل التنمية CAD ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "الحكومة هي ممارسة السلطة السياسية وكذلك المراقبة في اطار ادارة موارد المجتمع لأجل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية" DAC et OECD, Paris, P. 1، بينما يعرف برنامج الامم المتحدة للتنمية PNUD قدم تعريف الحكم الراشد بالارتكاز على سبعة من الخصائص الأساسية: وجود "الشرعية السياسية والمساندة، وجود جهاز عدالة ناجعة، التحكم في البيروقراطية، حرية المعلومة والتعبير، التسيير الفعال والناجع للقطاع العام وفي الاخير التعاون مع التنظيمات الاجتماعية المدنية" PNUD.1995، ونجد من المؤشرات المستخدمة فيالدلالة على الحكومة "الحكم الراشد":/ KRAAY and KAUFMANN, A.D2008.P7-8 MASTRUZZI, M هي مؤشر الشفافية والمساءلة، مؤشر الاستقرارالسياسي، مؤشرالفعالية للسلطة الحكومية، مؤشر نوعية الأنظمة ومؤشر العدالة واحترام الحقوقومؤشر التحكم في الفساد،

انR.Putnam حول مناطق ايطاليا في بحثه، في مقارنة فعالية الادارة والولاية الحكومية داخل ايطاليا خلال 20 سنة انطلاقا من فترة 1970، وهي الدراسة المنشورة في كتابه "MakingDemocracyWork 1993"، ونركز كذلك في نفس الدراسة على عمله حول الولايات المتحدة الامريكية في كتابه "Bowling Alone 2000"وتقرير أن المناطق غنية هو إبتداءا كونها مدنية" A.NDAYEGAMIYE. 96. p، هذا ما يميز مناطق شمال ايطاليا وبالعكس مع جنوب ايطاليا حيث نلاحظ: ""اللامدنية"، حيث تتم تحويل المنافع العامة لأغراض خاصة، والانقياد لها حيث تتميز بالفساد أو الانغلاقواللائقة والشك،.. وطعم منحازللربح يميز هذا الجزء من بلاد ايطاليا"، وهو ما قرره R.Putnam أن "في الشمال الاشخاص هم مدنيين (مواطنة)، وفي الجنوب

هم خاضعين (تبعين)" M.SIISIÄINEN, p. 3 في الشمال كان التفاعل الاجتماعي، السياسي وتكافؤ الولاء الديني والتنظيم تأخذ شكل شبكة أفقي، في حين داخل الجنوب الايطالي يأخذ شكل اتصال عمودي، إن التعاون والدعم المتبادل، الالتزام والواجب المدني والثقة المتعادلة ليست كلية وإنما تمتد لأبعد وراء حدود القرابة (والتجانس)..وهي المظاهر المميزة للشمال، مقابل الزعامة في الجنوب وهو بالعكس فرض للتدرج وتسلسل لتبعية في الفوضى المستترة" M.SIISIÄINEN وخلاصة عمل R.Putnam على ايطاليا "أن الراسمال الاجتماعي هو العامل الاساسي الذي يفسر تغير فعالية الادارات الحكومية للمناطق المختلفة، والتي تم تجميعها الى إدارات الشمال والأخرى في الجنوب" M.LEVESQUE 2005, p. 4

الشكل رقم 2 يوضح العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.



المصدر

NARAYAN, « Social Capital: Implications for Development. WOOLCOCK and D.M Theory, Research, and Policy », World Bank, December .1999, figure3

5.2 توظيف المؤشرات الاجتماعية في محاربة الفساد:

نستعرض بعض مفاهيم الفساد ونخلص في الأخير لتعريف مرتبط بدراسة المؤشر الاجتماعي 2007.SHUMBA.CHINHAMO and G.O

- 1973 Waterbury "الفساد هو اساءة استعمال السلطة العمومية لخدمة الاهداف الخاصة"
 - 1967 Nye "التصرف المنحرف من الالتزامات الرسمية في الدور العمومي لاجل نظرة خاصة (شخصية - انغلاق عائلي - عصبية خاصة) مالية أو درجات معينة في تعدي اللوائح بممارسات أثرها خاص".
 - 1989 Alam "الفساد هو التضحية بالاهداف الاساسية للاعوان...هو تعدي القواعد المحددة لسلوكيات الاعوان وتصرفاتهم (مختلف التعاملات الجزئية)".
 - 1997 - Curzon "الاغراء بمقاصد خاطئة الاعتبار للتعدي على الالتزامات المتفقعة".
 - 2004 Garner "أثر فعل شيء ما لغرض اخذ مزايا متعارضة مع الانضباط الرسمي وحقوق الآخرين، الموظف الرسمي يستعمل الموقع او الوظيفة لحجز مزايا شخصية، أو تعدي على حقوق الآخرين".
 - 2002 Neild "إنتهاكات الشخص العمومي القواعد والالتزامات لغرض مالي او سياسي خاص منحا".
 - "The Swedish International Development Cooperation Agency States" الهيئة الدولية السويدية والتعاون للتنمية ترى الفساد يظهر اذا "التنظيمات أو الاشخاص تكتسب بالخطأ بواسطة موقعها في الوظيفة وكذلك الدواعي المضرة وغير اللائقة"، والفساد ينتشر داخل الولاية الحكومية متى ما كان الجهاز القانوني، الكتلة المتوسطة والإدارة العامة هي ضعيفة متدهورة".
 - OCDE ترى الفساد " هو التعدي الممارس في القطاع العام والخاص"
- A.GURRIA.2006.P5
- نقول ان الفساد: هو "التعسف أو مشاركته في استعمال السلطة، أو المنصب الوظيفي أو ما يتعلق بالموارد والخدمات بالقطاع العام أو الخاص، لغرض مكاسب شخصية أو خاصة خلاف القواعد والالتزامات"، أو إنحراف في "تحويله (أي المؤشر الاجتماعي العام) إلى مؤشر اجتماعي شخصي بوضعه بين يدي العون المكلف، وتحويله السلطة في ذلك للعمل لخدمة المجموعة" P.BOURDIEU.p3، بهذا يكون الفساد له اثر سلبي وعكسي مواجه كليا لإيجابية الرأس مال الاجتماعي، من خلال التوظيف المنحاز وغير العملي للشبكات الاجتماعية والمجموعات والوظائف العامة، ويمتد تأثيره السلبي على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

16,2 المؤشرات الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة:

لقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية، وفي ضمن تقارير الدولية تأكيداً على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية، ومع تصاعد حدة الفقر وظهور إنعكاساتها السلبية على المجتمع أصبح الإهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار، والفقر هو المستوى المتدني للإمكانات أو نقول "عدم الاستطاعة في احراز مستوى أدنى مقبول من المقدرة الضرورية وبالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة فإن البحث يتركز على فقر المقدرة والذي يهتم بدوره بنقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب "Objectifs du Millénaire pour le développement 2005, Publié par le Département de l'information de l'ONU - DPI/2390- 35.M, ONU, Mai.2005. في هذا المجال نلخص مؤشرات عدم المقدرة، وفي سنة 2001 تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية حسب المؤشرات التالية: 1. مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية. 2. مؤشرات الإقتناء والحصول على الخدمات مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب. 3. مؤشرات الحرمان والتمهيش مثل البطالة.

يتضح مما سبق أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل عدة مؤشرات كمية وكيفية، ويمكن تلخيص مظاهرها والاسباب مجموعة فيما يلي :- إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء واللامساواة والتمهيش وضعف المشاركة في الحياة العامة - الفساد المنظم وغيره - اختيار وتنفيذ المشاريع والعراقيل الموجودة - انخفاض المستوى التعليمي والثقافي وانخفاض المستوى الصحي - تراجع مستوى النمو يدفع الى ضعف الثقة - وتنشأة الثقة لمجتمع اللامن والاقبال ضئيل - سوء إستغلال وتوزيع للموارد، وضعف الترابط والتضامن الاجتماعي - البطالة وتراجع معدلات التنمية، ويقابله الاندماج في سوق العمل - ظهور الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. والبحث في مشكلة الفقر من الناحية النظرية والاجتماعية بالأصل نخلي إلى أن حالة عدم تحصيل حقوق الانسان على أدنى مستوى أولي هي وضعية فقر لأجل شرطين:

B.RAMCHARAN, 2004,p.10

- حقوق الانسان في استفهام متعلق بالقدرات المتوفرة [تتلخص في حرية او إمكانية تحقيق حد أدنى من الرفاهية حول الغذاء، المرض والتعليم] التي هي محكمة بالاساس داخل مجتمع معطى.
- نقص التحكم في الموارد الاقتصادية يلعب دور في العلاقة السببية في الاثر المؤدي الى عدم تحصيل الحقوق حيث نجد عادة ما يرتبط المفهوم بالحرمان في أغلب الاطروحات، ولكن مع العكس فانه لطالما ان الفقر هو مشكلة اجتماعية له معنى غير محصور وبالتأكيد لابد من اشراك الحرمان مع التأزم الاقتصادي، وتبعاً لذلك يقرر A.Sen أنه ليس في وسعنا تعريف الفقر كما نريد نحن، بل توجد دلائل واضحة تتحكم في تحديد طبيعة المفهوم، ويشير في تحليله إلى المقدرة والإمكانية المتاحة في العمليات سواء تحقيق الأهداف وإشباع الرغبات أو تحصيل قدر أولي ضروري منها أي التركيز على القدرات كمبدأ اساسي في مفهوم الفقر والتي بدورها تمنح تواصل مع تحصيل الحقوق البشرية A.SEN, "Inequality Re-examined", Harvard University Press, Cambridge, 1992, p. 107. في حين الاقتصار على مؤشر مستوى الدخل المتاح لمستوى معين هو اقصاء لباقي المؤشرات الاجتماعية والرمزية الاخرى غير الكمية المادية، وجاء تقرير البنك الدولي BANQUE.MONDIALE,2000,p.12 تحت شعار "حلمنا هو عالم متحرر من الفقر" يركز على أربعة مجالات رئيسية على المستوى الدولي: 1. توسيع فرص الوصول الى اسواق الدول الغنية امام السلع والخدمات القادمة من الدول النامية. 2. تقليل مخاطر الازمات الاقتصادية. 3. تشجيع انتاج السلع العامة الدولية التي تفيد الفقراء قصد اتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء. 4. المشاركة في المنتديات العالمية للبلدان الفقيرة. وفي تصريح N.Stern "نحن نعلم أن المتابعة تتم بعملية النمو الاقتصادي ليكون لدينا انخفاض متواصل للفقر، ولكن نحن على العموم نضم الدور الاساسي للمتغيرات المؤسسية والاجتماعية في تقوية سياقات التنمية التطويرية وفي دمج الفقراء"، وخلاصة التقرير انه جميع السلطات في الدول النامية وحسب كل المستويات، والدول المانحة لرؤوس الاموال والتنظيمات الدولية، والمجموعات والتنظيمات غير الحكومية، المجتمع المدني والتجمعات كلها تعباً وتوجه الجهود وتتوحد حول ثلاثة محاور أولية:
- إتاحة الفرص المناسبة للفقراء هو منشط للنمو وعمل الاسواق واكثر ملائمة للفقراء ولاندماج.

■ الاندماج والارتباط وتدنية التمييز والاقصاء المنعقد بالاختلاف الجنسي او الاصول والانتماءات العرقية.

الامن المعيشي المادي الفكرة العامة التي يتناولها البحث تتمركز حول فكرتين:
M.LEVESQUE.2005,p.5

- أهمية ودور الشبكات الاجتماعية والمجموعات وفاعلية العلاقات بين المتعاملين.
- الرأسمال الاجتماعي وعلاقته مع باقي اشكال الرأسمال [البشري (الفكري) والاقتصادي والمالي].

1.6.2 توظيف الشبكات في البحث عن عمل، الحفاظ على الدخل المتاح وترقية المسار:

ان الاندماج في الشبكات والمجموعات عامة، أو الاندماج في سوق العمل خاصة وما يتعلق بها من آليات العرض والطلب تتيح للأفراد الذين يبحثون عن عمل شبكة شخصية نفعية تخدم المصلحة الخاصة في الوصول لوظيفة، أو الترقية أو حتى ضمان شكل معين من الدخل حيث انه "عدد جيد من التدخلات لدى الاشخاص الفقراء تنتج تعديل لاتصالاتهم المتجددة التي تخدم البحث عن عمل" M.LEVESQUE 2005

2.6.2 تراكم مؤشرات الرأسمال الاجتماعية وتوفير السلع العامة:

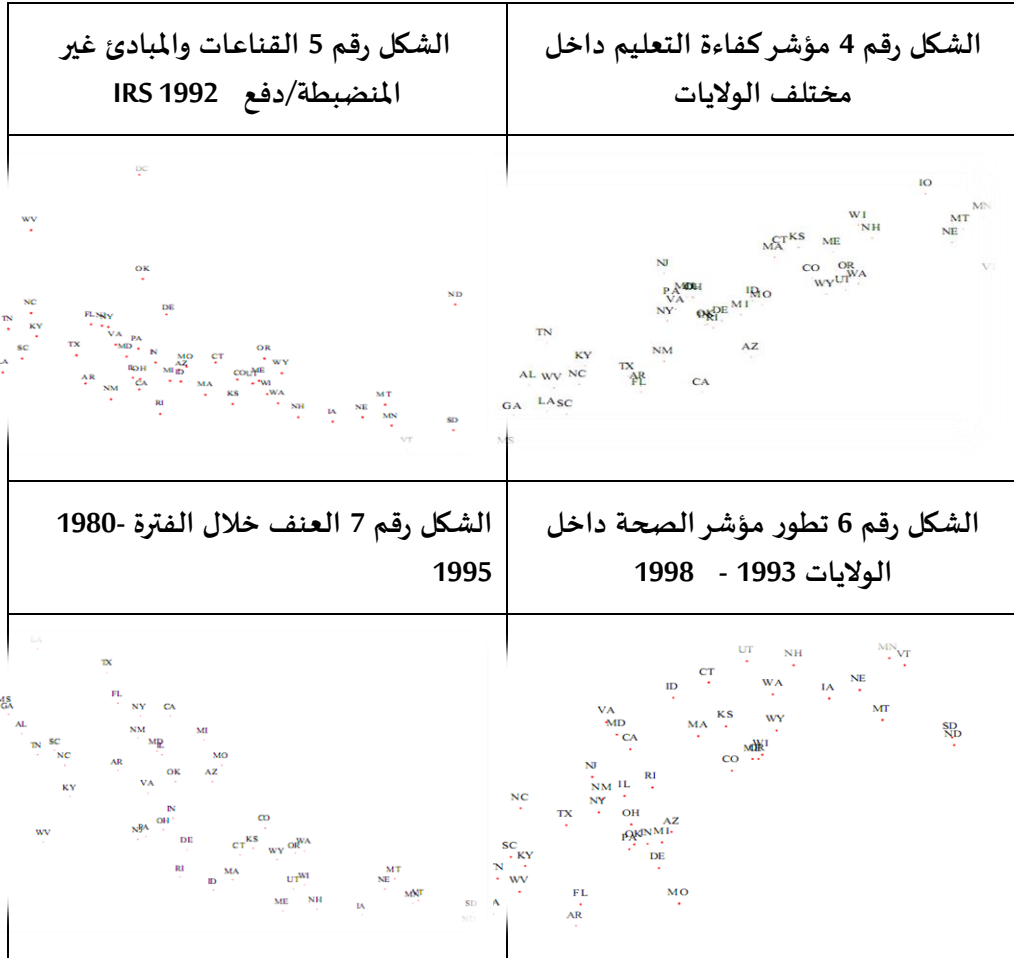
تبعاً لنفس البحث السابق ولكن بصورة مباشرة لابد من الإشارة الى دور الرأسمال الاجتماعي في نشأة الرأسمال البشري (الرأسمال البشري عند J.Coleman والرأسمال الثقافي عند P.Bourdieu) وتراكمهم من خلال تسهيل انتقال وتبادل المعارف والمهارات والخبرات والكفاءات ومن خلال توفير السلع العامة (التعليم – الصحة والخدمات القاعدية).

3.6.2 مؤشرات الرأسمال الاجتماعية وصناعة الرأسمال البشري لـ J.COLEMAN :

نشأة الرأسمال البشري هو واحد من الآثار البالغة الأهمية للمؤشر الاجتماعي او الرأسمال الاجتماعي لدى الاجيال الصاعدة المتعاقبة، و J.Coleman يعتمد على كل من:

- مؤشرات الرأسمال الاجتماعية على المستوى العائلي.
- مؤشرات الرأسمال الاجتماعية خارج العائلة (باقي مؤسسات المجتمع)، وعليه يؤكد أن الراسمال البشري يتأتى من التعليم المتاح من طرف الاولياء وقيامهم عليه، ومن التوفير النسبي من تهيئة المحيط المعرفي الادراكي.

7. آثار المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية والرفاهية:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 19

المحور الكلي	المؤشرات الاقتصادية					المؤشرات الاجتماعية و العمل الحكومي	
	سعر الصرف	الاستثمار الأجنبي المباشر	التضخم	التنافسية	gdp_per_capita		
**0.819	**0.870	**0.716	0.233	**0553	0.376	مؤشر الرفاهية البشرية	المؤشرات الاجتماعية
0.042	*0.472	0.011	0.215	0.303	0.031	مؤشر الفقر	
0.353-	0.042	0.126-	0.04-	0.218	0.15-	معدل البطالة	
**0.954	**0.957	**0.758	0.307	**0.692	*0.613	معدلالعضوية	
**0.940	**0.946	**0.746	0.358	**0.847	*0.549	تطور الجمعيات	
**0.969	**0.977	**0.745	0.130	*0.463	*0.514	الثقة والتضامن	
**0.972	**0.979	**0.753	0.135	*0.473	*0.530	العماللجمعاعيوالتعاون	
**0.869	**0.883	**0.677	0.197	*0.548	0.363	مؤشراالمعلومةوالاتصال	
**0.729	**0.760	0.359	*0.550	*0.628	*0.259-	مؤشراالترابط	
0.118-	0.119-	0.311-	0.165-	0.240-	0.32-	مؤشراالمشاركةالمدينة	
**0.845	**0.847	**0.528	0.332	**0.732	*0.406	المحور الكلي	
**0.907	**0.666	0.453	**0.594	**0.605	0.315	الشفافية والمساءلة	مؤشرات العمل الحكومي
**0.818	**0.860	**0.598	**0.683	**0.687	0.155-	الاستقرار السياسي	
**0.922	**0.683	0.266	*0.519	0.416	0.062	الفعالية للسلطة الحكومية	
**0.628	0.245	*0.473	0.216	0.232	*0.491	نوعية الأنظمة	
**0.861	**0.825	**0.611	**0.721	**0.757	0.159	العدالة واحترام الحقوق	
**0.727	*0.501	0.155	0.265	0.231	0.221-	مؤشر محاربة الفساد	
**0.790	**0.781	*0.501	**0.616	**0.593	0.129	المحور الكلي	

المصدر

(New "Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community" R. PUTNAM, York: Simon and Schuster 2000), cite par PUTNAM.R, "Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University, 9, Figure 7.6, Figure 7.7, Figure 7.4 2000, Figure 7.1, Figure 7.

الجانب التطبيقي:

الدراسة التطبيقية: حالة الجزائر الفترة 1989-2012

1- جدول الارتباط بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية ومؤشرات العمل الحكومي :

2- اختبار السببية :

1-2- اختبار الاستقرار: يقوم هذا الاختبار على فحص استقرارية متغيرات الدراسة مع مرور الزمن وذلك باستخدام اختبار AUGMENTED DICHY-FULLE (ADF) للكشف عن جذر الوحدة لبيانات السلسلة حيث تم الحصول النتائج الموضحة في الجدول الآتي :

اختبار ADF عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$						المؤشرات	
عند الفروق الأولى * او الثانية **			LEVEL				
المحسوبة	t النظرية	القرار	المحسوبة	t النظرية	القرار		
3.622 -	1.544-	غير مستقرة	3.004-	4.505-	مستقرة *	مؤشرات اجتماعية	مؤشر الرفاهية البشرية
3.622-	2.002-	غير مستقرة	3.004-	5.450-	مستقرة *		مؤشر الفقر
3.632-	0.149-	غير مستقرة	1.951-	2.785-	مستقرة **		معدل البطالة
3.690-	2.555-	غير مستقرة	1.962-	3.876-	مستقرة **		معدل العضوية
3.710-	2.230-	غير مستقرة	3.065-	4.026-	مستقرة **		تطور الجمعيات
3.673-	1.799-	غير مستقرة	3.029-	6.636-	مستقرة *		الثقة والتضامن
3.673-	0.711-	غير مستقرة	3.029-	8.960-	مستقرة *		العمل الجماعي والتعاون
3.658-	0.209	غير مستقرة	3.052-	6.928-	مستقرة **		مؤشر المعلومة والاتصال
3.791-	5.569-	مستقرة					مؤشر الترابط
3.690-	7.274-	مستقرة					مؤشر المشاركة المدنية
3.622-	1.341-	غير مستقرة	3.004-	3.873-	مستقرة *	المحور الكلي	
3.710-	1.296-	غير مستقرة	3.065-	3.363-	مستقرة *	مؤشرات العمل الحكومي	الشفافية والمساءلة
3.710-	0.845-	غير مستقرة	3.081-	4.301-	مستقرة **		الاستقرار السياسي
3.710-	1.529-	غير مستقرة	3.065-	3.434-	مستقرة *		الفعالية الحكومية
3.759-	1.811-	غير مستقرة	3.081-	13.21-	مستقرة **		نوعية الأنظمة
3.710-	1.017-	غير مستقرة	3.065-	3.926-	مستقرة *		العدالة واحترام الحقوق
3.710-	2.035-	غير مستقرة	3.065-	3.963-	مستقرة *		مؤشر محاربة الفساد
3.644-	3.174-	غير مستقرة	3.020-	3.818-	مستقرة *	المحور الكلي	
3.622-	3.076-	غير مستقرة	3.004-	6.031-	مستقرة *	المؤشرات الاقتصادية	gdp_per_capita
3.622-	1.991-	غير مستقرة	3.012-	7.953-	مستقرة **		التنافسية
3.632-	4.351-	مستقرة					التضخم
3.622-	3.655-	مستقرة					الاستثمار الأجنبي المباشر
3.622-	1.114-	غير مستقرة	3.004-	3.504-	مستقرة *		سعر الصرف
3.733-	1.201-	غير مستقرة	3.081-	5.158-	مستقرة *		المحور الكلي

2- اختبار GRANGER للسببية :

اختبار GRANGER للسببية															المؤشرات الاجتماعية و العمل الحكومي	
المؤشرات الاقتصادية																
سعر الصرف			الاستثمار الأجنبي المباشر			التضخم		التنافسية			gdp_per capita					
نوع العلاقة	α PRO	F CAL	نوع العلاقة	F TAB	F CAL	نوع العلاقة	α PRO	F CAL	نوع العلاقة	α PRO	F CAL	نوع العلاقة	α PRO	F CAL		
تبادلية	0.97	0.02	احادية	0.21	1.68	لا يوجد	0.03	2.96	احادية	0.38	1.01	تبادلية	0.68	0.39	الرفاهية	المؤشرات الاجتماعية
تبادلية	0.97	0.02	تبادلية	0.92	0.07	احادية	0.89	0.11	تبادلية	0.1	2.57	تبادلية	0.92	0.07	الفقر	
تبادلية	0.80	0.22	تبادلية	0.42	0.91	احادية	0.82	0.19	تبادلية	0.65	0.43	لا يوجد	0.04	3.27	البطالة	
تبادلية	0.53	0.66	لا يوجد	0.04	3.09	لا يوجد	0.03	3.34	تبادلية	0.12	2.45	تبادلية	0.31	1.25	العضوية	
احادية	0.34	1.17	تبادلية	0.08	3.00	لا يوجد	0.04	3.40	احادية	0.11	2.57	تبادلية	0.70	0.35	الجمعيات	
لا يوجد	0.02	2.63	لا يوجد	0.03	3.28	تبادلية	0.14	2.23	تبادلية	0.12	2.44	احادية	0.06	2.89	الثقة	
احادية	0.10	2.67	لا يوجد	0.04	3.79	تبادلية	0.08	2.96	احادية	0.11	2.59	تبادلية	0.12	2.44	العمل الجماعي	
تبادلية	0.96	0.03	احادية	0.29	1.32	لا يوجد	0.02	1.39	تبادلية	0.36	1.08	احادية	0.82	0.19	المعلومة والاتصال	
احادية	0.98	0.01	تبادلية	0.14	2.52	لا يوجد	0.03	0.66	تبادلية	0.51	0.72	تبادلية	0.43	0.91	الترايط	
تبادلية	0.94	0.06	تبادلية	0.16	2.08	تبادلية	0.57	0.58	تبادلية	0.93	0.06	تبادلية	0.70	0.35	المشاركة المدنية	
تبادلية	0.66	0.42	لا يوجد	0.09	2.72	لا يوجد	0.03	4.19	لا يوجد	0.01	5.80	تبادلية	0.32	1.20	المؤشر الكلي الاجتماعي	
تبادلية	0.43	0.90	احادية	0.07	3.26	تبادلية	0.85	0.16	تبادلية	0.54	0.64	تبادلية	0.19	1.90	الشفافية	مؤشرات العمل الحكومي
تبادلية	0.87	0.13	تبادلية	0.29	1.36	تبادلية	0.90	0.10	احادية	0.95	0.05	احادية	0.62	0.48	الاستقرار السياسي	
لا يوجد	0.00	7.96	تبادلية	0.33	1.20	احادية	0.22	1.71	احادية	0.29	1.37	تبادلية	0.21	1.78	الفعالية الحكومية	
احادية	0.57	0.58	لا يوجد	0.09	2.94	تبادلية	0.27	1.45	تبادلية	0.13	2.37	تبادلية	0.6	0.49	نوعية الأنظمة	
احادية	0.39	1.02	تبادلية	0.19	1.89	احادية	0.40	0.98	تبادلية	0.72	0.32	تبادلية	0.50	0.72	العدالة واحترام الحقوق	
لا يوجد	0.00	20.0	تبادلية	0.19	1.87	لا يوجد	0.01	6.87	تبادلية	0.34	1.16	تبادلية	0.72	0.33	محنة الفساد	مؤشر العمل الحكومي
لا يوجد	0.01	6.45	تبادلية	0.11	2.71	تبادلية	0.38	1.04	تبادلية	0.30	1.34	تبادلية	0.31	1.29		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 8

3- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية :

3-1- دراسة درجة الارتباط بين مؤشرات الاجتماعية و الأداء الحكومي مع المؤشرات الاقتصادية: لقد أثبتت النتائج وجود ارتباط قوي بين محوري المؤشرات الاجتماعية والعمل الحكومي مع محور التنمية والرفاهية البشرية، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (0.845 و 0.790) وذلك بالنسبة لمعظم المؤشرات الفرعية لهذين المحورين، ماعدا المؤشرات الاجتماعية الفرعية كال فقر والبطالة والمشاركة المدنية التي كانت ارتباطها ضعيف جدا مع محور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر حيث بلغت قيمة بيرسون لهته المؤشرات على التوالي : (0.353، -0.042 و -0.118)، وتفسير ذلك أن تراجع المشاركة المدنية فيه دلالة على أن مؤشر الرأس مال الاجتماعي هو دون المستوى لعدم بلوغ ثقافة المشاركة والتبادل داخل المجتمع الذي له خصوصيته، مما انعكس على كل من مؤشر الفقر والبطالة.

3-2- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة :

-المحور الاول : لقد أظهرت نتائج دراسة الاستقرارية من خلال اختبار ADF أن المؤشرات الاجتماعية كانت أغلبها مستقرة عند الفروق الأولى و الثانية، ماعدا مؤشري الترابط و المشاركة المدنية التي كانت مستقرة عند المستوى "0" (level0)، إذ أن قيمة t المحسوبة (- 3.791 و -3.690 على التوالي) كانت اصغر من قيمتها الجدولية (-5.569 و -7.274 على التوالي) عند مستوى معنوية 5 %.

-المحور الثاني : من خلال اختبار ADF يتبين ان جميع مؤشرات الأداء الحكومي كانت مستقرة عند الفروق الأولى أو الثانية، و ذلك لان قيمة t المحسوبة كانت اكبر من قيمتها الجدولية لجميع المؤشرات الفرعية للمحور وذلك عند مستوى معنوية 5 %.

-المحور الثالث : بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية فقد أظهرت النتائج أن مؤشري التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر هما مستقرين عند المستوى "0" أما باقي المؤشرات فهي مستقرة سواء عند الفروق الأولى أو الثانية.

3-3- تحليل نتائج اختبار GRANGER للسببية : نهدف من خلال هذا الاختبار بيان اثر

المؤشرات الاجتماعية والأداء الحكومي على المؤشرات الاقتصادية و التي تعكس بالأساس مستوى التنمية و الرفاهية الاجتماعية في الجزائر. حيث بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمؤشرات الدراسة، قمنا بتحديد نوع العلاقة الموجودة بين هته المؤشرات من خلال اختبار GRANGER للسببية .

-اثر المؤشرات الاجتماعية على مؤشرات التنمية و الرفاهية البشرية : من خلال نتائج هذا الاختبار يظهر أن هناك علاقة تبادلية بين هذين المحورين أي أن المؤشرات الاجتماعية تؤثر و تتأثر بمستوى التنمية والرفاهية في الجزائر، ماعدا مؤشري العمل الجماعي و دور الجمعيات الذين كان أثرهما أحادي و كذا غياب أي اثر لمؤشر الثقة على مستوى التنمية والرفاهية الاجتماعية.

-اثر مؤشرات العمل الحكومي على مؤشرات التنمية والرفاهية البشرية: بالنسبة للمحور الكلي الخاص بمؤشرات الأداء الحكومي فقد أثبتت الدراسة غياب إي اثر له على مستوى التنمية و الرفاهية في الجزائر ماعدا مؤشر الاستقرار السياسي التي كانت له علاقة تبادلية إضافة لمؤشر الشفافية و نوعية الأنظمة و مؤشر العدالة التي كانت لها تأثير ذو جانب واحد مع محور التنمية و الرفاهية.

الخاتمة:

حسب تقرير التنمية البشرية سبتمبر لعام 2000 تأسس دوليا ما يعرف بأهداف 8 الالفية الجديدة للتنمية للقرن الحادي والعشرين لدى المجتمع الدولي شاركت فيها المنظمات العالمية الكبرى، وهي تهدف الى تخفيض الفقر وأسبابه ومظاهره بحلول عام 2015 وقد وضع قادة العالم 189 بلد في قمة الامم المتحدة:

- تخفيض متوسط للفقر المدقع والجوع الشديد بحلول عام 2015.
- تعميم التعليم الابتدائي بجميع الدول.
- العدل بين الجنسين وتعزيز دور المرأة بتمكينها، وأخذ مكانتها داخل التعليم الابتدائي والثانوي.
- تخفيض معدلات الوفيات للأطفال الى الثلثين ومكافحة الأمراض الحديثة المتأزمة.
- توفير الخدمات الصحية الانجابية والأمومة في مالا يتعدى 2015.
- تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة 2015.
- شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

إنالدراسات النظرية والتطبيقية الاقتصادية تدور حول العناصر التالية المشار إليها أولا المجتمع المدني والسوق الاقتصادي والجهاز الحكومي، نذكرها حسب العمليات: نجد التنمية الاقتصادية ودورها، واثر البرامج الدولية والتعاون الدولي والإقليمي. - التضامن المدني والمساهمة وهو دور الشبكات والمجموعات الذي يترجمه الرأسمال الاجتماعي. -الحوكمة أو

الحاكمية بمفهوم التسيير الناجع للعمل الحكومي نحو تحقيق الرفاهية والتنمية. - دور المؤشرات الاجتماعية في نشأة الرأسمال البشري والتركيز على كون أنه له ميزة السلع العامة وأنه يكمن في الشبكات وما تحمله قنواتها من الموارد على أساس العوامل التالية:

- توفيره السلع العامة والخدمات القاعدية خاصة لدى المجموعات المهمشة والفقيرة.
- تسهيل الاتصالات وحياسة المعلومة وتسهيل العمليات الاستثمارية والعمل الجماعي المتعاون.
- خدمة الترابط والاندماج والتضامن الاجتماعي ورفع مستوى الرأسمال البشري أو الرأسمال الثقافي.
- تسهيل الوصول الى الموارد الاقتصادية والمالية والاندماج في سوق العمل.
- ترابط الرأسمال الاجتماعي مع الرأسمال المالي الاقتصادي والبشري، وتراكمها بالاستثمار فيها.

نقول ان التنمية البشرية اساس التنمية والرفاهية المستدامة، هذا الذي تقرر لدينا من المنظور التقريبي الذي يركز على توظيف المؤشرات الاجتماعية كنوع من انواع رأسمال الى جانب الرأسمال المالي والاقتصادي والبشري الفكري، من خلال بيان ودراسة العلاقة فيما بينها وأثرها على مؤشرات ومتغيرات التنمية الاقتصادية، وكذلك علاقتها بمؤشرات الحاكمية، اذن تطوير العمليات والسياسات والبرامج الحكومية، والاستراتيجيات التي تتمحور حولها يكون له الاثر الايجابي على المجتمع المدني والاستعدادات الأولية له، لإنطلاق المشاريع التنموية وإنجاحها، والتغلب على معوقات التنمية بالمجتمعات ومنظمات الأعمال لدى مختلف الدول خاصة دول العالم الثالث والحاجة الملحة الى توفير الموارد الاجتماعية الاساسية والخدمات وتلبية مطالب المجتمع المدني ومختلف الأعوان الاقتصاديين، ودفع عجلة التنمية الى الامام في عالم متأزم ماليا واقتصاديا على وجه الخصوص.

المراجع:

- A. SEN, "Inequality Re-examined", Harvard University Press, Cambridge, 1992, p. 107
- ADLER.P.SET KWON.S,"Social Capital: Prospects for a New Concept",University Of Southern California, Academy Management, 2002, vol.27, no.1, p.p 17-40
- BOURDIEU.P, « Le Capital Social, Notes Provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, année.1980, volume.31, L'éditeur de Persée, p.p 2-3
- BURT.R,"Structural Holes:The Social Structure of Competition",Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1992
- COLEMAN.J, "Social Capital In The Creation Of Human Capital", The American Journal Of Sociology, vol. 94, Supplement: Organizations And Institutions: Sociological And Economic: approaches to the analysis of social structure, The University Of Chicago Press, Chicago, Illinois 60637.JSTOR, 1988, p.p s95-s120
- FAFCHAMPS.M,"Social Capital, Trust and Development", Department of Economics, University of Oxford, Manor Road, Oxford, February.2002
- FUKUYAMA.F, "Trust, the Social Virtues and Creation of Prosperity", New York: The Free Press Paperbacks.1995.
- GRANOVETTER.MARK, "The Strength of Weak Ties", American Journal of Sociology, no 78 (1973), p.1360-1380.
- GROOTAERT.CH,NARAYAN.D,JONES.V.N. Et WOOLCOCK.M, "Measuring Social Capital; An Integrated Questionnaire", the world bank washington, D.C.the international bank for reconstruction and development, The World.Bank 1818 h street, N.W.Washington, D.C.20433, U.S.A, 2004.
- KAUFMANN.D and KRAAY.A,"Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?",World Bank Institute Global Governance Group and Development Research Group Macroeconomics and Growth Team .WPS.4370, 2007
- LEVESQUE.M, « Capital Social, Lutte A La Pauvreté Et Politiques Publiques », Le capital social à l'œuvre Études thématiques sur les politiques, Département de sociologie, Université d'Ottawa, Canada, ISBN 0-662-74996-0, Septembre.2005
- LIN.N, "Social Capital: a theory of social structure and action", Cambridge,

Cambridge University Press, 2001

NDAYEGAMIYE.A, "Elargir Le Champ De Conception Des Indicateurs Sociaux Proposition D'une Approche Relationnelle A Partir Du Contexte Socio-economique Des Annees 90 -Cas Du Burundi", Thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences sociales, Universite Catholique De Louvain -Faculte Des Sciences Economiques, Sociales Et Politiques, juin.2007

OCDE(Organisation de développement et de coopération économiques), "Du Bien Etre Des Nations: Le Rôle Du Capital Humain Et Social", 2 Rue André —Pascal, 75775 Paris Cedex.16, France, 2001

PUTNAM.R, R.LEONARDI And R.NONETTI, "Making Democracy Work ; civic traditions in modern italy", Princeton University Press, 41 William Street Princeton, ISBN 0-691-07889-0, New Jersey 08540, the United Kingdom, 1993

PUTNAM.R, "Bowling Alone", Journal of democracy 6.1-1995, National Endowment For Democracy And The Johns Hopkins-University Press, 1995, p.p 65-78.

Social Cohesion, Trust and Participation: Social Capital, Social Policy and Social Cohesion in the European Union and Candidate Countries - Monitoring Report prepared by the European Observatory on the Social Situation - Social Capital Network – 2007, European Commission-: London School of Economics and Political Science; Unit E1 - Social and Demographic Analysis, Manuscript completed in November 2007

WOOLCOCK.MAndMINTEN.B and," Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade"; Department of Agricultural and Environmental Economics, KatholiekeUniversiteit Leuven (K.U.Leuven), KardinaalMercierlaan 92, 3001 Heverlee (Leuven), Belgium, Department of Economics, Stanford University; the World Bank, 1818 .H .Street N.W, Washington, March .1999.